نشرة صندوق النقد الدولي

بناء القدرات

صندوق النقد الدولي ينشئ صناديق استئمانية لدعم المساعدة الفنية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
29 سبتمبر 2008

- تزايد الطلب على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي يدعو إلى اتباع منهج جديد
- الصناديق الاستئمانية المواضيعية سوف تتيح للمانحين الاختيار من "قائمة" المساعدات الفنية
- الهدف هو تيسير التنسيق بين المانحين وتجنب الازدواجية

يخطط صندوق النقد الدولي لإنشاء سلسلة من الصناديق الاستئمانية تُستخدم في توجيه مساعداته الفنية لدعم مواضيع محددة تتطلبها السياسات. ويهدف منهج الصناديق الاستئمانية المواضيعية المبني على قوائم الاختيارات إلى زيادة موارد الصندوق المخصصة بالفعل لأغراض المساعدة الفنية.

ويشهد الطلب على المساعدة الفنية تزايدا مستمرا، لا سيما من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تسعى لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة لتنفيذ سياساتها الرامية لدعم النمو. وتلبية لهذا الطلب المتزايد مع تحسين التنسيق في تقديم المساعدة الفنية، يسعى صندوق النقد الدولي لتقوية علاقات الشراكة مع الجهات المانحة عن طريق إشراكها على أساس أوسع نطاقا وأطول أجلا وأكثر تركيزا على الجانب الاستراتيجي.

مداخل مختلفة

تقوم الفكرة على تجميع موارد المانحين ضمن صناديق استئمانية مشتركة تشكل عنصرا مكملا لموارد صندوق النقد الدولي المخصصة للمساعدة الفنية، مع الاستفادة مما مر به من تجارب وما لديه من خبرة متخصصة. ومن المخطط أن يعمل نموذج التمويل حسب المنطقة والموضوع، مما يتيح للجهات المانحة مَداخل مختلفة تتلاءم مع ترتيب أولوياتها. وإذ تمثل الصناديق الاستئمانية المواضيعية عنصرا مكملا لمراكز المساعدة الفنية الإقليمية، فسوف تتميز بتغطيتها الجغرافية العالمية ونطاق عملها الذي يشمل مختلف المواضيع العالمية والمتخصصة.

وتهدف هذه الصناديق الاستئمانية التي يدعمها جدول أعمال بحثي إلى القيام بدور رائد في تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بتقديم المساعدة الفنية، مع معالجة قضايا أكثر تطورا أو تعقيدا في مجال التخصص المعني. ومن شأن الصناديق الاستئمانية أن تولِّد أوجها للتضافر مع عمل مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية التي تركز على تطبيق هذه المشورة عمليا في الميدان.

المزايا النسبية

تتميز الصناديق الاستئمانية المقترحة بعدة مزايا مقارنة بأشكال المساعدة الأكثر تقليدية. فبالنسبة للبلدان المتلقية، تؤدي هذه الصناديق إلى توسيع نطاق المشاريع والموارد المتاحة لبناء القدرات. وهي تشجع التنسيق بين المانحين ومقدمي المساعدات ــ على النحو الذي دعا إليه إعلان باريس بشأن فعالية المعونات ــ ومن ثم اجتناب ازدواجية العمل وما تنطوي عليه من تكلفة.

وتتيح الصناديق الاستئمانية للجهات المانحة أيضا قائمة تضم مواضيع الدعم الممكنة للاختيار منها، تبعا لاستراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية، مع استخدام الخبرة الفنية التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي والترتيبات الحالية لتقديم المساعدلت ومتابعتها. وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، تتيح الصناديق الاستئمانية اتخاذ إجراءات جماعية في مجالات الاهتمام المشترك، والاستفادة من موارد صندوق النقد الدولي الذاتية في المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية.

ومن أهم العناصر في نجاح الصناديق الاستئمانية المقترحة هيكل الحوكمة ــ الذي يقوم على النموذج الناجح لحسابات صندوق النقد الدولي الفرعية الحالية التي تشمل مانحين متعددين ــ والاندماج في أنشطة الصندوق الأخرى. وفيما يلي بعض الترتيبات قيد النظر بهذا الخصوص:

- يسترشد كل صندوق استئماني في عمله بتوجيهات ***لجنة تسييرية*** تتألف من ممثلين للجهات المانحة وخبراء صندوق النقد الدولي. ويمكن دعوة مؤسسات دولية وإقليمية ومقدمي المساعدات الآخرين في المجال المعني للمشاركة بصفة مراقبين عند الحاجة. وتقدم لجنة التسيير إرشادات استراتيجية وتسهم في تحديد السياسات والأولويات، بما في ذلك مراجعة برنامج العمل السنوي والمصادقة عليه، كما يمكن أن تكون منبرا للمانحين يتيح لهم تنسيق المساعدات وتبادل المعلومات.

- وكعنصر مكمل لهذا المنهج الذي يبدأ من أعلى إلى أسفل، سوف يتم تنفيذ عملية تبدأ من أسفل إلى أعلى لتحديد احتياجات المساعدة الفنية وترتيب أولوياتها. فعند إعداد ***مذكرات الاستراتيجية الإقليمية***، تتشاور إدارات الصندوق المختصة بشؤون المناطق الجغرافية مع السلطات القُطْرية لإدماج جداول أعمالها الإصلاحية ضمن سياسة صندوق النقد الدولي وأولوياته الرقابية. وتتيح عملية ترتيب الأولويات على هذا النحو مجموعة من الضوابط والتوازنات التي تكفل استمرار ارتباط المساعدات التي يقدمها الصندوق باحتياجات البلدان الأعضاء وتركيزها على مجالات خبرته الأساسية، مع مراعاة التطورات الإقليمية. والمقصود من الدمج المترتب على ذلك ضمن عمليات الصندوق الرقابية والإقراضية هو تعزيز فعالية المساعدات التي يقدمها الصندوق.

المواضيع التي تغطيها الصناديق الاستئمانية

بدأ خبراء صندوق النقد الدولي مباحثاتهم مع الجهات المانحة حول إنشاء مجموعة متنوعة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية. وقد بلغ العمل مرحلة متقدمة في التحضير لإنشاء صندوق استئماني يغطي مكافحة غسل الأموال وتمويل

- ***أنشطة غسل الأموال،*** التي يمكن أن تسبب تشوهات اقتصادية كلية خطيرة. ومن شأن المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق أن تدعم إقامة نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو النظام اللازم لاندماج البلد المعني اندماجا كاملا في النظام المالي العالمي.

- ***الدول الهشة*** التي غالبا ما تكون عاجزة عن حشد الدعم الدولي الكافي في المراحل المبكرة الحرجة من جهودها الإصلاحية. ويمكن للمساعدة الفنية والمشورة الاقتصادية من الصندوق أن تُعين البلدان على استيعاب المساعدات المتزامنة من المانحين ومقدمي المساعدة الآخرين.

- ***تقديم البيانات،*** وهو نقطة ضعف في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض ويقف عائقا أمام التحليلات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة التي يستلزمها اتخاذ قرارات السياسة. ومن شأن المساعدة باستخدام النظام العام لنشر البيانات والاستراتيجيات القُطْرية لتطوير الإحصاءات في ظل الصناديق الاستئمانية المقترحة أن تسهم في تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية والمالية والجغرافية–الديمغرافية وفي التحول إلى بيئة من الشفافية في البيانات الاقتصادية الكلية.

- ***الإدارة المالية العامة***، وهي تشكل ركيزة أساسية للحوكمة السليمة والاستخدام الفعال والكفء للموارد المحلية والمعونات. ويمكن أن تسهم المساعدة التي يقدمها الصندوق في معاونة البلدان على رسم وتنفيذ سياسات سليمة للمالية العامة والميزانية وإدارة الإنفاق العام ومراقبته. ويؤدي التقدم في هذه المجالات إلى الحد من المخاطر الاستئمانية المصاحبة لدعم الميزانية المباشر.

- ***إدارة ثروة الموارد الطبيعية:*** تفرض الإيرادات الكبيرة والمتقلبة المستمدة من استخراج الموارد الطبيعية تحديات جسيمة أمام البلدان ذات الموارد الوفيرة والاحتياجات الإنمائية. ومن خلال التركيز على النظم المالية والقضايا الاقتصادية الكلية وإدارة الأصول والخصوم وإدارة الثروة السيادية، يمكن أن تسهم مساعدات الصندوق في تحقيق الإدارة الرشيدة للحسابات المالية والميزانية العمومية السيادية، ومن ثم تعزيز المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية .

- ***إمكانية الاستمرار في تحمل الديون وإدارة الدين العام والأصول:*** مع بدء عودة الديون في كثير من البلدان منخفضة الدخل إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها بفضل مبادرات تخفيف أعباء الديون الدولية، ينبغي وضع استراتيجيات ملائمة للديون وتحليلات لمخاطرها تكفل الحيلولة دون عودة الديون إلى مسار غير قابل للاستمرار. وقد دعا المانحون، ومقدمو المساعدة الفنية، والسلطات القُطْرية إلى اعتماد منهج منسق لبناء القدرات في مجال إدارة

- ***استقرار القطاع المالي وتطوره:*** يمكن أن يكون لمواطن الضعف في النظم والسياسات المالية تأثيرا مدمرا على الاستقرار الاقتصادي الكلي. والمساعدة التي يقدمها الصندوق، بتوجيهها نحو البلدان منخفضة الدخل، يمكن أن يسهم في تقوية الأطر الرقابية والقانونية والنقدية والبنية التحتية للأسواق، وفي تحليل الروابط الاقتصادية الكلية/المالية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org.

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.